زكي الميلاد *

تطورات الفكر الإسلامي ومساراته المعاصرة (٢/٢)

(الصفحات ٧٩- ٩٠)

ملخّص

شهد العالم تطورات هامة أهمها انهيار المنظومة الشيوعية في العالم، وظهور الإسلام على الساحة باعتباره خيارًا حضاريًا، وتصاعد قلق الغرب تجاه مستقبله، واتساع الإسلام داخل الغرب نفسه. كل ذلك فرض على الفكر الإسلامي مواكبة التطورات الجديدة، وحدثت تطورات في المشروع الإسلامي، دفعت الغرب لأن يهتم بدراسة الإسلام من جديد، وأبرز مظاهر التطور في الفكر الإسلامي هو التخلص من حالة الجمود والاتجاه نحو الحركة على أرض الواقع، واهتمامه بالقضايا العالمية المعاصرة، وظهور أدبيات جديدة في خطابها العلمي ومنهجيتها، وبروز توجّه نقدي لمخلفات حالة الركود، والسير الحثيث نحو المعاصرة.

تجديد وتطوير الفكر الحركي

أولاً: المشتغلون في حقل الحركة الإسلامية والمفكرون فيها يدركون في هذه الفترة أكثر من أي فترة مضت ضرورة تجديد الحركة الإسلامية والفكر الحركي الإسلامي بعد أن تغيرت الظروف وتطورت الأوضاع وما مرت به الحركة الإسلامية من تحولات ذاتية كالتحول من السرية إلى العلنية ومن الفئوية إلى الجماهيرية، ومن الثقافي إلى السياسي،

* - باحث ومفكر من المملكة العربية السعودية رئيس تحرير مجلة «الكلمة».

ومن التضييق إلى التوسع، ومن المعارضة السلبية إلى المعارضة الإيجابية في بعض الساحات، ومن الصدام إلى الحوار في ساحات أخرى. إلى غير ذلك من تحولات يضاف إلى ذلك أن جيلاً جديداً من الكفاءات الشابة دخل ساحة الحركة الإسلامية وأخذ يتصدى لفعاليات حيوية، كما أن جيلاً جديداً من الحركات الإسلامية ظهر إلى الوجود على خلفية تجاوز إشكاليات ومحن الحركات الإسلامية التقليدية أو القديمة. والقناعات اليوم تتأكد من وقت لآخر بضرورة تجديد وتقويم الفكر الحركي الإسلامي، فهو في نظر الأستاذ محمد فريد عبد الخالق من الإخوان المسلمين في مصر «إن محنة العمل الإسلامي في هذه الآونة بصفة خاصة، هي محنة فكر قبل أن تكون محنة سلوك حركة وابتلاء عملي»[١]، وفي نظر الأستاذ جاسم مهلهل الياسين من الحركة الدستورية في الكويت، «إن من الأزمات التي تعترض الحركات الإسلامية، أزمة الفكر الحركي حيث أصابها شيء من الجمود والتوقف، وأصبح فكرها غير قادر على إخراجها من أزمتها»[٢].

ويصف هذه الأزمة الأستاذ موسى أبو مرزوق من حركة حماس الفلسطينية، بفكر المحنة حيث يذهب إلى أن الفكر الإسلامي الحركي في الستينات وأوائل السبعينات، قد اتسم بردة فعل أججتها سنوات المحنة والابتلاء فنضج فكر «محنوي» لازلنا نعاني منه حتى الآن. لذلك فإن الكثير من معالجات المفكرين وأطروحاتهم الحالية تتجه صوب ذلك الفكر محاولة تغييره أو الدفع في اتجاه تجاوزه، وتبني منطلقات حركية جديدة[٣]. ومن الذين نهضوا لتجديد الحركة الإسلامية ونظّروا لهذا المسار من الفترة السابقة الدكتور حسن الترابي والأستاذ راشد الغنوشي وقد صدر لهما كتاب مشترك حمل عنوان *الحركة الإسلامية والتحديث*[٤] ويراد من التحديث هنا بلورة فكر حركي جديد يتجاوز فكر الإخوان المسلمين في مرحلتي حسن البنّا [١٣٢٧-١٣٧٠هـ/ ١٩٠٣-١٩٤٩م] و سيد قطب [١٣٢٤-١٣٨٦هـ/ ١٩٢٣-١٩٦٦م] وهو الفكر الذي هيمن على الحركات الإسلامية في المشرق والمغرب لسنين طويلة. بالإضافة إلى فكر أبو الأعلى المودودي [١٣٢١-١٣٩٨هـ/ ١٩٠٣-١٩٧٩م].

ولهذه المهمة أيضًا جاء كتاب *الحركة الإسلامية هموم وقضايا* للسيد محمد حسين فضل الله فقد جاء في مقدمة الكتاب: «أن هذه التأملات تصلح أن تكون عنصرًا من عناصر الإثارة الفكرية التي تخطط للمنهج الفكري الذي يحاول إبداع نهج لحركة إسلامية جديدة»[٥] وكذلك كتاب *الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية: أوراق في النقد الذاتي*[٦] الذي تضمن أربعة عشر ورقة من مفكري وقيادات من داخل الصف الإسلامي. وهو من إعداد وتقديم الدكتور عبد الله النفيسي.

وبتوسع أكثر جاءت ندوة «الفكر الحركي الإسلامي وسبل تجديده» التي عقدت بالكويت في إطار مشروع «مستجدات الفكر الإسلامي والمستقبل» في الفترة ما بين ٨-١٠ فبراير ١٩٩٣م تحت إشراف الأمانة العامة للأوقاف ومازال الفكر الحركي الإسلامي بحاجة إلى تجديدات وتطويرات سعيًا نحو صياغة متقدمة لحركة إسلامية جديدة.

الحريات العامة وحقوق الإنسان

ثانيًا: لقد جاء إشتغال الفكر الإسلامي بقضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان، كقضايا فكرية، سياسية، قانونية، حديثًا ومتأخرًا. يمكن أن يؤرخ لهذا الاشتغال كتطور مع النصف الأول من عقد الثمانينات، وتزايد الاهتمام بصورة مميزة ومتصاعدة مع النصف الثاني من العقد نفسه. سواء على صعيد بعض الجوانب النظرية كالكتابة والنشر والندوات، أو على صعيد بعض الممارسات العملية من خلال تشكيل بعض الهيئات الحقوقية، أو من خلال الاقتراب والتداخل مع المنظمات الحقوقية في العالم. وقبل هذه الفترة كانت هناك بعض الكتابات الإسلامية حول هذه القضايا لكنها محدودة جدًا، لا تكاد تشكل نسبة معتبرة. وقد ظهرت هذه الكتابات في النصف الثاني من حقبة السبعينات ويكشف لنا هذا التطور في الفكر الإسلامي المعاصر نحو الاهتمام بهذه القضايا، الأستاذ حسنين توفيق إبراهيم في دراسته التوصيفية «حقوق الإنسان في الكتب والرسائل الجامعية وبعض الدوريات العربية مع التركيز على مصر»[٧] حيث يكشف أن هناك زيادة نسبية في عدد الكتب التي تعرض لحقوق الإنسان في الإسلام. وهذه الزيادة

على مستوى الكتابات الإسلامية ومقارنة بكتابات التيارات الأخرى.

ولقد كانت أمام الفكر الإسلامي بواعث كثيرة نحو الاشتغال بقضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان والاهتمام بهما وإعطائها أهمية مميزة بما يفوق قضايا أخرى عديدة. وفي مقدمة هذه البواعث أن المشرع الإسلامي خلال السنوات الماضية كان الأكثر إبتلاء بهذه القضايا من غيره من الاتجاهات الأخرى.

بالإضافة إلى أن هذه القضايا أصبحت تشغل اهتمام العالم كله، وتفرض حضورها دومًا مع ما يحصل في العالم من انتهاكات لحقوق الإنسان وتضييق على الحريات العامة. والندوات الإسلامية التي عقدت حول هذا الموضوع خلال هذه الفترة التي نؤرخ لها تتقدم على أي موضوع آخر مما يؤكد اهتمام الفكر الإسلامي بهذه القضية الحيوية والإنسانية والتي كانت بحاجة إلى هذا الاهتمام الواسع والمكثف.

قضايا الحكم والدولة في الإسلام

ثالثًا: لم تكن قضايا الحكم والدولة في الإسلام سابقًا تأخذ حيزًا مهمًا من الاشتغال في الفكر الإسلامي إلا بنسب ثانوية، ولعلاقتها بموضوعات أخرى في أغلب الأحيان. والكتابات التي تناولت هذه الموضوعات في الفترة الماضية لاتكاد تشكل قيمة معرفية في مجموعها، مع أهميتها.

وهذا العزوف عن الاشتغال بهذه القضايا في أحد أسبابه الأساسية هو القطيعة بين العلماء والدولة، القطيعة التي ترتب عليها إخراج موضوع الدولة من الأبحاث الفقهية والتشريعية والقانونية إلا بعنوان الدولة الظالمة أو الجائرة وباهتمام قليل جدًا. بالإضافة إلى أن الدول الموجودة في الديار الإسلامية لايصدق عليها عنوان الدولة الإسلامية حسب الفهم الذي كان سائدًا.

هذه الأسباب وغيرها كانت وراء عزوف الكثير عن الاشتغال بقضايا الدولة في الإسلام، حيث لاموضوع لها مع افتقادها ولا ابتلاء فيها.

وحينما أصبحت هذه القضايا مورد ابتلاء حقيقي مع انبثاق دول إسلامية، وتنامي

الدعوة للمطالبة بالدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية، تبلورت دواعي حقيقية وبواعث عملية نحو الاشتغال بموضوعات الحكم والدولة والسلطة في الإسلام وظهرت كتابات كثيرة حولها كشفت لنا عن التطور في الفكر الإسلامي المعاصر.

ولاشك أنه لتطور كبير أن تنبثق في هذا العصر دول تتبنى الحل الإسلامي. ضخامة هذا التطور خلقت هزات شديدة في الفكر الإسلامي والفقه الإسلامي وبالذات على الصعيد الشيعي الذي شهد تطورات أساسية على ضوء ذلك أبرزها:

ألف: من الآراء التي كانت مطروحة قديمًا في الفكر الشيعي والفقه الشيعي الرأي الذي لايعطي شرعية لقيام دولة إسلامية في عصر غيبة الإمام المهدي «ع» والذي هو الموكل بالقيام بهذه الدولة حسب هذا الرأي. وليست هناك شرعية عندئذ لدولة إسلامية، ولايجوز الدعوة إليها في غيبته. الأمر الذي يعتبره هؤلاء حسب فهمهم نوع من المنازعة والتهكم في حق الإمام الغائب. هذه الآراء تميل إلى السلبية والإحباط تراجعت وبلا عودة.

باء: تبلور نظرية ولاية الفقيه وهي من أهم نظريات الفكر السياسي الإسلامي الشيعي المطروحة اليوم. حيث يتسع الاشتغال بها بصورة كبيرة ومميزة في الدراسات الفقهية والأبحاث السياسية، بعد أن كانت هذه النظرية ولزمن طويل لاتجد من يشتغل بها ويدعو إليها. فحينما طرح هذه النظرية الإمام الخميني في وقت مبكر في الدروس التي قدمها في النجف الأشرف والتي جمعت فيما بعد في كتاب *الحكومة الإسلامية* ودافع عنها بحماس كبير، لم تقابل هذه النظرية آنذاك باهتمام كبير بعكس ما هي عليه اليوم. وقد فتحت هذه النظرية آفاقًا واسعة في علاقة الفقهاء والعلماء بالحكم والدولة وهذا ما كان غائبًا وينظر له من مواطن الحرج في العقود الماضية. ولاتزال سجالات فقهية ودستورية وسياسية تحوم حول هذه النظرية.

جيم: موضوعات الدولة التي كانت تبحث في الدراسات الفقهية الشيعية فيما مضى كانت دائمًا تدور تحت عناوين الدولة الجائرة والدولة الظالمة، والأحكام الشرعية كانت تتحدد وفق هذين العنوانين لغياب الدولة الإسلامية، العنوان الذي يسلب من الدول

القائمة في العالم العربي والإسلامي والتي هي لاتدّعي لنفسها هذا العنوان، ومع ضعف الاعتقاد في الأوساط الإسلامية بقيام دولة إسلامية. ومع قيام دولة إسلامية فقد ترتب على ذلك تنقيح أحكام فقهية كثيرة كانت مجمدة ومعطلة.

ومن التطورات الهامة في هذا الجانب دعوة بعض الجماعات الإسلامية إلى الدولة الإسلامية حتى من خلال الديمقراطية وصندوق الاقتراع، والاهتمام بإعداد برامج سياسية عند هذه الجماعات، وبلورة مشاريع للدستور الإسلامي، والاتجاه نحو المشاركة السياسية مع الأنظمة الموجودة إلى غير ذلك، فالاشتغال يتسع بقضايا الحكم والدولة والسلطة في الإسلام[٨].

إسلامية المعرفة

رابعًا: حينما اقترب بعض المثقفين الإسلاميين الأكاديميين من العلوم الاجتماعية والإنسانية التي كان حقلاً عند البعض في دراساتهم وتخصصاتهم اكتشفوا أهمية هذه العلوم في تطوير المجتمع وإنمائه وتجديده والتقدم به كما اكتشفوا ما هو أخطر من ذلك وهو غربة الفكر الإسلامي عن هذه العلوم التي تهيمن عليها الثقافات الأوروبية وتقدمها على أنها علوم إنسانية عالمية. وإن الغرب بهيمنته على هذه العلوم الحيوية يقوم بأخطر أدواره الثقافية بعد أن أصبحت هذه العلوم مناهج في التعليم العالي والتخصص الأكاديمي. فوجد هؤلاء أن من الضروري اقتحام هذا الحقل بالتمكن أولاً من هذه العلوم واستيعابها، ومحاولة اكتشاف ما عندنا من تراث إسلامي على علاقة مباشرة بهذه العلوم. وإبراز المعارف الإسلامية من المصادر الإسلامية القرآن: والسنة، في موضوعات هذه العلوم.

وكان من المهم هذا الالتفات الذي تطور فيما بعد إلى جهد معرفي على درجة كبيرة من الأهمية، خصوصًا الجهد الذي نهض به «المعهد العالمي للفكر الإسلامي» في واشنطن. حيث جعل من إسلامية المعرفة وإصلاح مناهج الفكر الإسلامي قضيته

المعرفية الكبرى التي يرتكز حولها أنشطة المعهد من خلال منهجية علمية إسلامية. وفي اعتقادي أن من أهم أولويات الإجتهاد والتجديد في نظام المعرفة الإسلامية، والمنهجية العلمية الإسلامية التجديد في مجالات العلوم الإنسانية. العلوم التي لانجد لها تأسيسًا إسلاميًا أصيلاً ومعاصرًا، عميقًا وعلميًا، في المنهجية العلمية الإسلامية، المنهجية التي لاتتكامل إلا بتأصيل هذه العلوم واستيعابها ومن غير هذا التأصيل فالضعف يظهر واضحًا في نظام المعرفة الإسلامية على مستوى النظرية والتطبيق.

من جهة أخرى لقد تأخرنا كثيرًا في إنجاز هذا العمل، وظهرت مضاعفات هذا التأخير في التجارب التي كان فيها تنزيل القوانين والقيم على الواقع العملي. في حين أن الثقافة الإسلامية هي ثقافة العلوم الاجتماعية والإنسانية لأن فلسفتها هو الإنسان والمجتمع والحضارة. مع ذلك فإن أعمق نقص في الثقافة عن الإسلاميين هو النقص الواضح في العلوم الاجتماعية الذي سبب إرباكًا وخللاً في النظام المنهجي والبنية المعرفية الإسلامية[٩] .

مع ذلك فإن الحديث عن إسلامية المعرفة لايزال يقابل باستنكار، فلايكاد الإنسان يطرحه في محاضرة أو مقالة إلا ارتفعت عشرات الأصوات تعترض، ما للمعرفة والإسلامية؟ فإن المعرفة واحدة مهما كان مصدرها، وهي ملك للبشرية جميعًا بمختلف مللها ونحلها، أتريدون أن تحشروا الإسلام في كل شيء! والعلوم لاتخرج في حقيقتها عن جهود إنسانية تجريبية، وخبرات أفراد ومجتمعات في جوانب الحياة المختلفة تقوم على مناهج علمية محددة ثابتة لايؤثر فيها دين العالم ولامذهبه فلماذا يزد الإسلام في هذا؟ وهو دين مجرد يحدد علاقة الفرد بربه، ويزكي سلوك الإنسان أما المعرفة فهي موروث إنساني مشترك يحمل صفة العالمية والتطور. وقد تكون الإشكالية التي حالت دون إدراك المطلوب لحقيقة المشروع فيما نعتقد كامنة في العجز عن التفريق بين العلم ومنطلقاته وهدفه وحكمته وقيمه التي أورثها الاستلاب الثقافي[١٠] .

كما أن هذا الاستنكار لايفرق بين العلم والثقافة، بين ما هو حيادي تجريدي جازم،

وما هو متميز سلوكي متطور. وهي الفروقات التي بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية.

وهذا المسار في الفكر الإسلامي المعاصر أخذ اهتمامات متعددة بين من ركز على إسلامية الأدب، أو إسلامية الاقتصاد، أو إسلامية علم النفس، وعلم الاجتماع. وهكذا في العلوم الإنسانية والاجتماعية الآخرى.

ولاداعي لما يطرحه البعض من حساسية تجاه هذا الربط بين الإسلامية وهذه العلوم إذا التزَمَت هذه الدراسات بالضوابط العلمية والإحكام المنهجي. والدراسات التي بحثت في هذا الحقل على قلتها إلا أنها سدت فراغًا مهمًا في منظومة الأفكار الإسلامية.

المشروع الحضاري

خامسًا: من المفاهيم التي أخذت حضورًا واسعًا في الخطابات الإسلامية المعاصرة مفهوم «المشروع الحضاري» الذي يعبر عنه البعض كتطلع، والبعض الآخر كتحدٍ، وهناك من يدعو للحوار حوله، لبلورته وتحديد مفهوميته ومكوناته المعرفية. وسبق وأن بحثت في دراسة سابقة تاريخ تطور الأفكار في العالم الإسلامي، فوجدت أن هناك في فترات تاريخية متعاقبة ما يشبه السيادة لبعض الأفكار الكبرى التي كانت على ارتباط وثيق بطبيعة كل مرحلة ونوعية المتغيرات فيها واتجاهات التأثير عليها. فمع حركة السيد جمال الدين الأفغاني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي برز مفهوم «الجامعة الإسلامية» ردًا لما كان يتعرض إليه العالم الإسلامي من تمزق وتفرقة وتجزئة. ومع النصف الأول من القرن العشرين برز مفهوم «شمولية الإسلام» التي عبرت عنه باهتمام كبير أدبيات الإسلاميين المصريين، وذلك ردًا على انهيار الخلافة العثمانية في عام ١٩٢٤م، وعلى ما كان يطرح من فصل الدين عن السياسة والمجتمع والدولة. وفي النصف الثاني من القرن العشرين برز مفهوم «الحل الإسلامي» الذي طرح بعد هزيمة حزيران يونيو ١٩٦٧م، ردًا على تراجع الإيديولوجيات الفكرية التي تبنتها الدولة العربية الحديثة بعد الاستقلال كالإشتراكية والعلمانية وغيرها. ومع الانبعاث الإسلامي

في عقد الثمانينات وتبلور مفهوم الدولة الإسلامية برز مفهوم «المشروع الحضاري» والذي هو تفصيل مناهج الحل الإسلامي وتقديم الإسلام كأطروحة حضارية [١١].

ولاشك أن سيادة هذا المفهوم في هذا الوقت يحمل دلالات ترتبط بالمضامين التي يختزلها هذا المفهوم وبالتطلعات التي يعبر عنها الفكر الإسلامي في هذا الوقت.

٤- الفكر الإسلامي: تحديات ومعوقات

إلى جانب تلك التطورات كانت هناك بعض الأفكار والقضايا التي لم يتقدم تجاهها الفكر الإسلامي بقدر ما كان متعثرًا في بعض الحالات، ومتوقفًا في حالات أخرى، ومتحرجًا في حالات. وهذا ما ينبغي أن يلتفت إليه المشتغلون في الفكر الإسلامي لتقديم معالجات جديدة حولها.

وقبل الحديث عن هذه القضايا نشير إلى ظاهرة تركت تأثيرها على حركية الفكر الإسلامي وتطوراته فما إن استَقبَل العالم الإسلامي مرحلة حساسة وخطيرة مع بداية عقد الثمانينات والتي بدأت معها سلسلة من التطورات المتلاحقة والحرجة والهامة، وقبل هذه المرحلة وفي غضونها، فَقَدَ العالم الإسلامي نخبة من كبار المفكرين الذين كان من التأكيد أن يكون لهم تأثير فكري مهم على تطورات الفكر الإسلامي في علاقته بالمتغيرات الجديدة والمستجدات حصلت لاحقًا. ومن هؤلاء «مالك بن نبي» [١٩٧٣م]، و «علي شريعتي» [١٩٧٧م]، و «أبو الأعلى المودودي» [١٩٧٩م]، و «مرتضى المطهري» [١٩٧٩م]، و «السيد محمد باقر الصدر» [١٩٨٠م]، و «السيد حسن الشيرازي» [١٩٨٠م]، و «السيد موسى الصدر» [١٩٨٠م]. هؤلاء الذين عرفوا بعطائهم الفكري المميز والجاد، و كان لهم التأثير الفكري الواضح على العالم الإسلامي. فهم من رواد النهضة والتجديد والإصلاح في الأمّة. غيابهم جاء في وقت كان فيه العالم الإسلامي المعاصر في أشد الحاجة إليهم. لكنه القضاء والقدر. ومن القضايا التي تمثل تحديات أمام الفكر الإسلامي المعاصر والتي بحاجة إلى مزيد من الاهتمام بها والتعمق بدراستها وإعطائها حظها من العناية المعرفية:

أولاً: لازالت التطورات التي مرت على الفكر الإسلامي المعاصر لايعيشها ولا يتعاطى معها إلا فئة قليلة جداً هي فئة المثقفين والمشتغلين بقضايا الفكر والثقافة، وبعيدة عن إدراك وتعامل جمهور الأمّة. وهذا مما يفقد هذه التطورات حيوية كبيرة. والذي هو أحد أهم إشكاليات الواقع الإسلامي والفكر الإسلامي، حيث أن العلماء والمفكرين لايشكلون إلا بنسبة ضئيلة لاقياس لها مع تعداد الجمهور وليست لها زيادة ملحوظة. وهذا النقص يخلق فجوة عميقة وواسعة تعرقل نهضة الفكر والثقافة في العالم الإسلامي.

من جهة أخرى إن تطورات الفكر الإسلامي لاتجد لها اهتمامًا وتفاعلاً من جهة الدولة ومؤسساتها وخططها ومشاريعها في العالم العربي والإسلامي، ولاتستفيد منها ومن حيويتها وفاعليتها الثقافية في إنماء وتطوير المجتمع والدولة.

ثانيًا: قضايا المرأة في الفكر الإسلامي لاتزال تعاني من التباسات صعبة وحرجة، بعد أن دخلت على هذه القضايا أعراف وتقاليد وموروثات وأساطير وغير ذلك. حتى بات من الصعب أن نميز رؤية الإسلام الأصيلة حول المرأة وقضاياها. والمرأة المسلمة لاتجد في هذا الواقع الذي نعيشه ما يحفزها على النمو والنهوض، والذي يؤثر أيضًا على نهضة وتقدم المجتمع برمته.

ثالثًا: إن من أهم عيوب الفكر الإسلامي تلك التي تبرز في قضايا الحوار والتعددية والاختلاف في الداخل الإسلامي. فلاتزال هذه القضايا تمثل تشنجات حادة في الواقع الإسلامي، تدفع بالكثير إلى أن يتحرج من الاقتراب منها. في الوقت الذي يرتفع هذا الحرج مع الجهات الأخرى ويتقدم الحوار معها، كالحوار الإسلامي ـ المسيحي، أو الحوار الإسلامي ـ القومي، أو حتى الحوار الإسلامي ـ العلماني.

وبالتأكيد فإن هذا لايعني بأي حال من الأحوال التحفظ على هذه الحوارات أو الاعتراض عليها. وإنما نريد أن نكشف عما يحيط بالحوار الإسلامي ـ الإسلامي من حساسيات وتشنجات تجعل من البعض يهرب من هذه القضايا ولايقترب منها. وهكذا في قضايا التعددية والاختلاف فلا نزال نسلب من الآخر الإسلامي حقه في التعددية والاختلاف والذي يعني سلب حقه في العقل والتفكير والاجتهاد. يضاف إلى ذلك

القطيعة الثقافية بين الفكرين الإسلاميين السني والشيعي، فلا مانع عند البعض أن تأخذ من ثقافات الغرب ما تشاء لكن أن يأخذ السنّي من فكر الشيعي أو العكس فهذا ما يتعامل معه البعض بحرج، وحرج شديد عند بعض آخر.

رابعًا: قضايا التربية والتعليم والبحث العلمي في البلاد العربية والإسلامية من أشد الهموم التي بحاجة إلى اهتمام مكثف من الفكر الإسلامي. فلا نزال ندافع عن حماية الحد الأدنى من التعليم ومكافحة الأمية التي لم نستطع أن نسيطر عليها بعد. وهذا يتطلب رفع مستوى الوعي عند الناس في كيفية التعامل مع التعليم والنظر إليه.

والغريب حقًا أن عندنا من الدين حول العلم والتعليم ما يتناقض كليًا مع ما نعيشه من أوضاع في حقول التربية والتعليم. وما لم نتقدم خطوات باتجاه العلم فلن نتقدم خطوات باتجاه الحضارة.

خامسًا: قضايا التنمية والإنماء هي الأخرى بحاجة إلى اهتمام من الفكر الإسلامي. فالفقر والحرمان وانسداد أبواب الرزق هي من أخطر المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد العربية والإسلامية.

سادسًا: في الوقت الذي ينشغل العالم بالإسلام وهناك من يتقصد تشويهه وإخافة العالم من صعوده وتقدمه، لم نستطع نحن أن نقدم الإسلام على نطاق عالمي. وفي هذا الجانب تبرز قضايا العلاقة بين الغرب والإسلام وقضايا حوار الحضارات وتعارفها. ومشكلة العلاقة بين الغرب والإسلام هي من أكبر القضايا الفكرية والحضارية على مستوى العالم.

إلى جانب هذه القضايا هناك مشكلات التعامل مع التراث وأزمة التخلف والأزمة الثقافية وهي من الأمور التي بحاجة إلى اهتمام في الفكر الإسلامي المعاصر. وفي الختام فإن ما نتوصل إليه أننا أمام فترة يمكن أن نؤرخ فيها لمرحلة جديدة في مسار الفكر الإسلامي حيث تحيط به التطورات والمتغيرات من كل جانب تفرض عليه أن يكثف اشتغالاته، وأن يجدد في منهجياته بما يستوعب المستجدات المعاصرة التي تراكمت عليه حتى شكلت ما يسمى عند البعض منطقة فراغ واسعة، وأن يحرك قدرته

الاجتهادية والتجديدية بما يضمن له الحضور بعد زمن الغياب.

وما توصلنا إليه أن الفكر الإسلامي أخذ مسار الحركة، وبدأ يتقدم في بعض الجوانب، وتعثر في جوانب أخرى، ولاتزال تنتظره مهام كثيرة، منها تراكمات من الماضي، ومنها مستجدات من الحاضر، ومنها تحديات وآفاق من المستقبل.

إنني لا أجزم في هذا العمل الإحاطة بكل تطورات الفكر الإسلامي ومساراته المعاصرة، أو تحدياته ومعوقاته. لكنني أجزم الإحاطة بجوانب رئيسية وهامة في هذه التطورات.

الهوامش:

١ ـ ندوة اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر، عقدت هذه الندوة في البحرين في الفترة ما بين ٢٢-١٩٨٥/٢/٢٥م، صدر الكتاب عن مكتب التربية العربي ، ١٩٨٧م، ص ٤٤٩.

٢ ـ *الفكر الحركي الإسلامي وسبل تجديده*، أبحاث وتعقيبات الندوة الثانية لمستجدات الفكر الإسلامي والمستقبل، الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، ١٩٩٣م، ص ٣١١..

٣ ـ *الحركة الإسلامية في ظل التحولات الدولية*. مصدر سابق، ص ٤١٢..

٤ ـ صدر الكتاب في بيروت عن دار الجيل، ١٩٨٤م.

٥ ـ *الحركة الإسلامية قضايا وهموم*. السيد محمد حسين فضل الله، بيروت: دار الملاك، ١٩٩٠م. ص ٥.

٦ ـ الكتاب من إصدار وإعداد وتقديم د. عبد الله النفيسي، الكويت، ١٩٨٩م.

٧ ـ منبر الحوار (لبنان) السنة الثالثة، العدد ٩، ربيع ١٩٨٨م، حقوق الإنسان في الكتب والرسائل الجامعية وبعض الدوريات العربية: مع التركيز على مصر. حسنين توفيق إبراهيم، ص ٧٤.

٨ ـ إنظر *مصادر الدراسة عن الدولة والسياسة في الإسلام*، عبد الجبار الرفاعي، طهران: منظمة الإعلام الإسلامي، ١٩٨٦م.

٩ ـ *الفكر الإسلامي بين التأصيل والتجديد*، مصدر سابق، ص ٣٦٩.

١٠ ـ *إصلاح الفكر الإسلامي بين القدرات والعقبات*. مصدر سابق، ص١٢.

١١ ـ انظر الكلمة (لبنان) السنة الثانية، العدد ٧، ربيع ١٩٩٥م. مقدمات في صياغة المشروع الحضاري الإسلامي المعاصر زكي الميلاد.